الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٦٤
المعقودة يوم الأثنين،
٢ أيار/مايو ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والستين

الرئيسة: السيدة أميرسون (البرتغال)
(نائبة الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

تنظيم العمل

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/48/SR.64
18 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

نظرا لغياب الرئيس، تولت السيدة أميرسون (البرتغال)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ١٢١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/48/801 وقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨)

١ - السيد مادنس (بلجيكا): قال إفادة منه عن نتائج المشاورات غير الرسمية، إنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى توافق في الآراء بشأن البند.

٢ - السيدة غراهام (الولايات المتحدة الأمريكية): اقترحت أن تتيح اللجنة الوقت اللازم لمواصلة المشاورات خلال الأسبوع الجاري.

٣ - السيدة رودريغز (كوبا): قالت، وأيدها في ذلك السيد غوخالي (الهند)، إنه من الأفضل أن تنهي اللجنة مناقشاتها للمواضيع التي بدأت النظر فيها.

٤ - السيد داميكو (البرازيل): قال إن اللجنة يمكنها أن تقرر ترتيب مواعيد المشاورات غير الرسمية المقبلة عندما تنظر في برنامج العمل.

تنظيم العمـــل

٥ - السيد ستيت (المملكة المتحدة): قال، مشيرا إلى أنه يجب النظر في تمويل كل بعثة من بعثات حفظ السلم على حدة عندما تقتضي الضرورة ذلك، إنه ينبغي للجنة أن تحدد الأولويات. وتشمل المسائل التي يرى وفده أنها في غاية الاستعجال شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الأمم المتحدة (A/C.5/48/11 وAdd.1) ونظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/C.5/48/12)، في إطار البند ١٢٣ من جدول الأعمال؛ وتقرير الأمين العام بشأن المعايير اللازمة لضمان الشفافية في استخدام حساب الدعم والميزانية العادية في دعم عمليات حفظ السلم (القرار ٢٢٦/٤٨ باء المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤) والوثيقة المتعلقة بكفاءة تخطيط عمليات حفظ السلم وتقديمها وإدارتها، في إطار البند ١٣٨ من جدول الأعمال.

٦ - السيد ستوكل (ألمانيا): وافق على أنه ينبغي أن تسعى اللجنة إلى ترتيب الأولويات وعلى أن مسألة حساب الدعم هي من المسائل التي يتعين معالجتها على وجه السرعة. وأعرب عن دهشته لتخلف الأمانة العامة مرة أخرى عن إعداد قائمة موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأضاف قائلا إنه ينبغي أن يكون معلوما أن اللجنة لن تناقش أي موضوع يتصل بمسائل الموظفين قبل إعداد هذه القائمة.

٧ - السيد بوان (فرنسا): ايد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا المملكة المتحدة وألمانيا، ولا سيما التعليق الأخير لممثل ألمانيا. وفيما يخص البند ١٢٤ من جدول الأعمال تساءل عما إذا كان باستطاعة رئيس اللجنة الاستشارية أن يفسر سبب عدم توافر تقارير هذه اللجنة.

٨ - وأضاف قائلا إن وفده يعلق أولوية كبيرة على البند ١٣٨، وأعرب عن رغبته في معرفة سبب عدم صدور التقرير المتعلق بالشفافية في استخدام حساب الدعم والوثيقة المتعلقة بكفاءة تخطيط عمليات حفظ السلم.

٩ - ومضى يقول إن تقرير الأمين العام بشأن مسألة تبرير عبء العمل في مركز حقوق الإنسان (القرار ٢٢٨/٤٨، الفقرة ٥٩) ومسألة معايير حجم العمل لموظفي خدمة المؤتمرات (A/C.5/47/67) ينبغي إضافتهما إلى قائمة الأولويات في إطار البند ١٢٣ من جدول الأعمال. وأردف قائلا إن وفده ليس راضيا عن حالة خدمات المؤتمرات وأنه يرغب في الحصول على توضيح من الأمانة العامة بشأن أسباب إعطاء الأولوية، فيما يبدو، لمؤتمرات أخرى بالمقارنة باللجنة الخامسة.

١٠ - السيد ميريفيلد (كندا): تساءل عن الوقت الذي سيكون فيه التقرير الأول من التقارير الربع سنوية لعام ١٩٩٤ المنصوص عليها في الفقرة ١٠ من القرار ٢٢٨/٤٨ جاهزا، مضيفا أن وفده سيكون ممتنا لو قدم تقرير عن حالة إدماج مكتب خدمات المشاريع/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إدارة خدمات التنمية والدعم والإدارة. وأضاف قائلا إنه في إطار البند ١٢٣ من جدول الأعمال، تنطوي الوثائق المتصلة بالموظفين - الشريحة العليا من إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، ومقترحات الأمين العام بشأن توزيع المسؤوليات والموارد المتعلقة بالطاقة والموارد الطبيعية، وتقرير الأمين العام عن تبرير إعادة تصنيف الوظائف في الفئات الفنية والفئات العليا - على مسائل مبدئية وأنه سيكون ممتنا لو قدمت معلومات عن حالتها. وواصل كلامه قائلا إنه ينبغي النظر في مقترحات الأمين العام بشأن الأحكام والترتيبات ذات الصلة فيما يتعلق بخدمات السفر وبدلات السفر (القرار ٢٢٨/٤٨، الفقرة ٢٧)، بصورة عاجلة، وهذا ينطبق كذلك، في إطار البند ١٢٠ من جدول الأعمال على تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/48/516 وAdd.1). وقال إنه يتفق مع متحدثين آخرين فيما يتعلق بأهمية معالجة بعض بنود حفظ السلم.

١١ - السيد شارب (استراليا): قال إن وفده يوافق على أن تكون الاتصالات السلكية واللاسلكية ونظام المعلومات الإدارية المتكامل في عداد الأولويات، إلى جانب عمليات حفظ السلم، وحقوق الإنسان. ومن المهم أيضا النظر في كفاية خدمات المؤتمرات. وهو يتفق مع ممثل كندا بخصوص الحاجة إلى تقرير مالي عن الربع الأول من عام ١٩٩٤. واختتم كلمته بقوله إن هناك بندا آخر يتعين عدم تأجيله وهو التقرير الذي عنوانه "استعادة الأموال المختلسة" (A/48/572).

١٢ - السيد غوديما (أوكرانيا): قال إن وفده يعلق أولوية بالغة في إطار البند ١٣٨ على استعراض معدلات سداد التكاليف لحكومات الدول المساهمة بقوات (A/48/912) وتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بتصنيف الدول الأعضاء في مجموعات لتقسيم نفقات حفظ السلم.

١٣ - السيد جو كويلين (الصين): قال مشيرا إلى البند ١٢٣، إن إدماج مكتب خدمات المشاريع/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إدارة خدمات التنمية والدعم الإداري ينبغي النظر فيه على سبيل الأولوية، وكذلك تقرير الأمين العام بشأن إنشاء باب جديد في الميزانية للبرنامج الجديد للتنمية في افريقيا (القرار ٢٢٨/٤٨، الفقرة ٤٣). واستدرك قائلا إن عمليات حفظ السلم ينبغي بطبيعة الحال أن تظل تنال أولوية.

١٤ - السيدة أريكسون - فوك (السويد): ذكّرت بأنه سبق اتخاذ قرار بأن تجري مناقشة موضوعية بشأن البند ١٢٤ من جدول الأعمال، وتساءلت عن الدوافع التي يقوم عليها الاقتراح الداعي إلى تأجيلها.

١٥ - السيد الزميتي (مصر): قال إن وفده يفضل إعطاء الأولوية للنظر في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

١٦ - السيد غوخالي (الهند): قال، وأيدته في ذلك السيدة بينيا (المكسيك)، إنه يوافق على أن البند ١٢٤ من جدول الأعمال بالغ الأهمية، ولكن لا ينبغي مناقشته إلا حين تتوافر تقارير اللجنة الاستشارية ذات الصلة. وتساءل عما إذا كانت التقارير ستصبح جاهزة عند استئناف الدورة في حزيران/يونيه.

١٧ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): ذكّر، في معرض رده على ممثل فرنسا، بأن اللجنة الاستشارية قررت في عام ١٩٩٣ عدم إصدار تقارير بشأن جميع المواضيع الواردة في إطار البند ١٢٤ من جدول الأعمال. وقال إن اللجنة الاستشارية سيكون بإمكانها، مع ذلك، إذا قررت اللجنة الخامسة تناول هذا البند في حزيران/يونيه، أن تبين ما إذا كانت التقارير ستصدر.

١٨ - وقال إنه يتفق مع ممثل المملكة المتحدة في أنه لا يمكن تأجيل النظر في مسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، ونظام المعلومات الإدارية المتكامل، وحساب الدعم. ويتسم حساب الدعم بأهمية خاصة لأن الموارد الموجودة لدى الأمين العام متاحة لغاية ٣٠ حزيران/يونيه فقط.

١٩ - وأشار إلى أن دورة حزيران/يونيه لن تكفي حتى لمعالجة البنود ذات الأولوية وسيتعين النظر في العديد من عمليات حفظ السلم خلال شهر تموز/يوليه. وقال إن على اللجنة الخامسة أن تقرر في أقرب وقت ممكن ما هي البنود التي ينبغي تأجيلها إلى الدورة التاسعة والأربعين، وأن تقدم توصيتها إلى الجمعية العامة وفقا لذلك. فإذا لم تتمكن اللجنة من اتخاذ قرار حتى حزيران/يونيه، فلن يكون في وسع اللجنة الاستشارية أن تعد سوى التقارير المتعلقة بالبنود التي لا يمكن تأجيلها، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، ونظام المعلومات الإدارية المتكامل، وتكاليف الدعم.

٢٠ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال إنه يجري تحديد الترتيبات المتعلقة بإدماج مكتب خدمات المشاريع/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إدارة خدمات التنمية والدعم والإدارة وأنها ستعرض على الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يتعلق بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، قال إن الأمانة تقدم معلومات إضافية إلى اللجنة الاستشارية. وستؤدي الموافقة على الخطة إلى تحقيق وفورات كبيرة في عمليات حفظ السلم وفي الميزانية العادية.

(السيد تاكاسو)

٢١ - ومضى يقول إن عددا من المسائل المتصلة بإعادة هيكلة الأمانة العامة، بما في ذلك الشريحة العليا من إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية وإضفاء الطابع اللامركزي على المسؤوليات والموارد المتصلة بالطاقة والموارد الطبيعية، لا يزال معلقا. ولا يمكن اتخاذ تدابير بشأن إعادة تصنيف الوظائف في الفئات الفنية وما فوقها دون موافقة الجمعية العامة. وأخيرا قال، ردا على السؤال الذي طرحه ممثل كندا، إنه نظرا لعدم ورود الأرقام من الخارج فإن الأمانة العامة لا تستطيع إصدار التقرير الذي يصدر كل ثلاثة أشهر.

٢٢ - وفيما يخص البند ١٣٨ من جدول الأعمال، أوضح أن التأخير في تقديم تقرير الأمين العام بشأن المعايير اللازمة لضمان الشفافية في استخدام حساب الدعم يعزى إلى اتساع نطاق العمل المطلوب وتعقيده. وقال إنه يجري بذل ما أمكن من جهود لاستكمال التقرير في أقرب وقت ممكن.

٢٣ - وقال، ردا على سؤال الوفد الألماني بشأن قائمة الموظفين، إن الأمانة العامة ستعد قائمة بالشكل الممكن عمليا أكثر من غيره في ظل الظروف الراهنة. وستكون هذا القائمة شاملة وتوفر أساسا جيدا للمناقشات.

٢٤ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن اللجنة الاستشارية اقترحت أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اجتماعه الذي سيعقد في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤. فإذا تم استكمال التقرير فإنه سيكون متاحا للمجلس التنفيذي في الاجتماع الذي سيعقده في جنيف في حزيران/يونيه.

٢٥ - السيدة رودريغز (كوبا): قالت إن حكومتها تعلق أهمية كبيرة على البند ١٢١ من جدول الأعمال وأنها تفضل تأجيل النظر فيه إلى وقت لاحق.

٢٦ - الرئيسة: قالت إن هذا الطلب سيؤخذ في الاعتبار عند إعداد برنامج عمل اللجنة.

علقت الجلسة في الساعة ١٧/٠٠ واستؤنفت في الساعة ١٧/١٥

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامج المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (تابع)

مشروع القرار A/C.5/48/L.64

٢٧ - الرئيسة: قالت إن اللجنة لم تتمكن من بلوغ توافق في الآراء بشأن الجزء باء من مشروع القرار A/C.5/48/L.64. لذلك يتعذر عرض هذا المشروع.

٢٨ - السيد ستيت (المملكة المتحدة): أعرب عن دهشته لأنه كان يظن أنه تم الاتفاق خلال المناقشات غير الرسمية على النص، وإن كان يفتقر إلى الكمال.

٢٩ - السيدة غراهام (الولايات المتحدة الأمريكية): أكدت من جديد أن وفدها يفهم أن تعويض أعضاء محكمة العدل الدولية سيظل على مستواه المقرر في عام ١٩٩٠.

٣٠ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إنه لما كانت محكمة العدل الدولية جهازا رئيسيا من أجهزة الأمم المتحدة، فإنه من غير المناسب تأجيل النظر في البند. وأضاف قائلا إنه سبق الاتفاق على بعض عناصر مشروع القرار وأن المناقشات ينبغي أن تستمر بشأن العناصر التي لم يتم بلوغ اتفاق بشأنها بعد.

٣١ - السيد ستيت (المملكة المتحدة): قال إن وفده يعتبر أن هذا البند ما زال مفتوحا وأن أي وفد يمكنه اقتراح نص آخر في غياب توافق الآراء.

٣٢ - السيدة شينويك (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن موقف حكومتها من هذه المسألة معروف تماما، وهو التركيز على توجيه الموارد الشحيحة إلى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء وإلى ترتيبات صون السلم والأمن الدوليين. وأضافت قائلة إنها تفهم أن الفقرة ٣ من مشروع القرار المعروض على اللجنة لم يتم الاتفاق عليها في المناقشات غير الرسمية، وأنها أدرجت في واقع الأمر بعد الجلسات غير الرسمية.

٣٣ - واستطردت قائلة إنه لا ينبغي بأي شكل من الأشكال تفسير عدم موافقة وفدها على تغيير النظام الحالي للمعاشات التقاعدية على أنه عدم احترام لجهاز رئيسي من أجهزة المنظمة، أو للعملية القضائية، أو لمهنة القضاء. فهو يعني ببساطة أن وفدها يعتقد أن النظام الحالي للمعاشات التقاعدية يفي بالمراد وأن عنصر المعاش التقاعدي كاف لضمان تمتع القضاة المتقاعدين بحياة كريمة. وقالت إنها لا توافق على إبقاء المسألة مفتوحة.

٣٤ - الرئيسة: قالت إنه نظرا لأن وفدا واحدا على الأقل أعرب عن رغبته في إبقاء البند قيد النظر، فإنه ينبغي إعطاء الوفود مزيدا من الوقت لكي تحاول التوصل إلى توافق في الآراء.

٣٥ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥